



جامعة المنصورة
كلية الحقوق

تأثير سياسة تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات

بحث مقدم من

سهام السيد جمعة جاد الحق

ليسانس الحقوق جامعة المنوفية / فرع السادات (٢٠٠٥)

ماجستير في القانون / كلية الحقوق

جامعة المنصورة (٢٠٠٧)

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور / أحمد جمال الدين موسى

المقدمة

تعانى معظم الدول النامية فى الوقت الراهن من مشكلات العجز الحاد والمزمن فى موازين مدفوعاتها وذلك بصورة أصبحت تهدد بشكل خطير إمكانيات النمو الاقتصادي فى هذه البلدان . ولقد بدأت هذه المشكلة فى مواجهة الدول النامية بصفة خاصة منذ بداية السبعينات . فمنذ ذلك التاريخ دخل الاقتصاد الرأسمالى بأكمله فى أزمة هيكلية عميقة , تمثلت أهم معالمها فى انهيار نظام النقد الدولى وتعويم الصرف وسيادة الفوضى فى أسواق النقد الدولى ، وتزايد علاقات الصراع والنمو غير المتكافئ بين المراكز الرأسمالية الأساسية (الولايات المتحدة و دول غرب أوروبا واليابان).

ومنذ بداية الثمانينات أخذت هذه المشكلات التى تواجه موازين مدفوعات الدول النامية بصفة عامة ، ومصر بصفة خاصة ، أبعادا جديدة لاسيما مع انتشار الظواهر الاقتصادية التى أصبحت معروفة منذ تلك الفترة , مثل التضخم الركودى وسيطرة الركود الاقتصادى المصاحب لتدهور معدلات النمو الاقتصادى ، وتباطؤ معدلات نمو الإنتاجية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة .

وقد انتقلت آثار هذه الظواهر والأزمات الاقتصادية بشكل قوى إلى البلدان النامية، حيث انهيار الطلب العالمى على صادراتها من المواد الأولية، ومن ثم فقد بدأت تتقلب أسعار صادراتها وحصيلتها من النقد الأجنبى، هذا فى الوقت الذى استمرت فيه أسعار وارداتها فى الارتفاع بسبب موجات التضخم العالمى , وسرعان ما انعكست آثار هذه الظواهر الاقتصادية جميعها والتى أصبحت سائدة فى معظم

دول العالم الرأسمالى الغربى المتقدم على اقتصاديات البلدان النامية فى شكل تدهور شروط التبادل التجارى الدولى للبلدان النامية وزيادة حدة العجز فى موازين مدفوعاتها.

وتعد سياسة الصرف الأجنبى إحدى وأهم عناصر التأثير فى حركة التجارة الخارجية، وذلك نظرا للعلاقة التبادلية الوثيقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات. فسعر الصرف يؤثر فى ميزان المدفوعات ويتأثر بالحالة التى يكون عليها هذا الميزان. ويرجع هذا التأثير التبادلى بين سعر الصرف وميزان المدفوعات إلى أن الصادرات والواردات يتم تقويمها بالسعر المعلن للعملة المحلية فى مواجهة العملات الأجنبية .

وتم اختيار هذا الموضوع للبحث عن تأثير سياسة تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات ومدى نجاحها فى علاج اختلال ميزان المدفوعات.

موضوع البحث:

يتناول هذا البحث ماهية سعر الصرف ونظم سعر الصرف ، وتعريف ميزان المدفوعات وأقسامه وطرق علاج اختلال ميزان المدفوعات ، وخاصة سياسة تخفيض سعر الصرف .

مشكلة البحث:

يعانى ميزان المدفوعات من عجز مزمن وهيكلى ، ويرجع هذا العجز إلى العجز الكبير فى ميزان المعاملات الجارية الناتج عن العجز المزمن فى الميزان

التجارى، وتم الاعتماد على سياسة سعر الصرف ، والتي منها سياسة تخفيض سعر الصرف، لمحاولة معالجة العجز في ميزان المدفوعات وبخاصة الميزان التجارى. إن مشكلة الدراسة تدور حول العلاقة بين سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات وتأثير كل منهما على الآخر.

هدف البحث:

تحليل تأثير سياسة سعر الصرف الأجنبى ، وبخاصة سياسة تخفيض سعر الصرف، وبيان مدى إمكانية الاستفادة منها على الصعيد العملى في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فى التعرف على مدى ملاءمة ونجاح سياسة تخفيض سعر الصرف في معالجة اختلال ميزان المدفوعات ومدى قدر الاستفادة منها في الواقع العملى .

فروض البحث:

تناولنا في هذا البحث فرضين أساسيين هما:

١- سبب العجز في ميزان المدفوعات هو العجز في الميزان التجارى ، وسبب العجز في الميزان التجارى قلة العرض للصادرات أكثر من زيادة الطلب على الواردات.

٢- سياسة تخفيض سعر الصرف لا تكفى بمفردها لعلاج اختلال ميزان المدفوعات.

منهج البحث:

- سوف يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستعراض النظري لما كتب عن سعر الصرف وميزان المدفوعات وسياسة تخفيض قيمة العملة .

خطة البحث:

استنادا لما سبق ذكره ، فقد تناولنا هذا البحث من خلال فصل واحد تم تقسيمه الى مبحثين بخلاف المقدمة والخاتمة وقائمة المراجع والفهرس وذلك على النحو التالي:-

الفصل الاول: سعر الصرف وميزان المدفوعات.

المبحث الاول: سعر الصرف ونظم الصرف الاجنبي.

المبحث الثانى: ميزان المدفوعات وأقسامه.

المبحث الثالث: علاج الاختلال فى ميزان المدفوعات و سياسة تخفيض قيمة العملة.

الفصل الاول

سعر الصرف وميزان المدفوعات

لا يوجد بلد فى العالم ينتج محليا كافة السلع اللازمة لإشباع حاجات سكانه وكافة مؤسساته حيث لا توجد دولة يمكن أن نطلق عليها دولة الاكتفاء الذاتى، فتقوم الدولة بتصدير جزء من مواردها الاقتصادية إلى الخارج واستيراد ما ينقصها. ولا يقتصر التبادل الدولى على تبادل السلع والبضائع المادية وإنما تمتد إلى تبادل الخدمات والاستثمارات والمساعدات وصور أخرى عديدة من التدفقات النقدية. ويستلزم التبادل الدولى القيام بعمليات الصرف الأجنبى ، فالتبادل الدولى يتم بين المقيمين وغير المقيمين ويستلزم القيام بمدفوعات من دولة إلى دولة أخرى ، وحيث إن لكل دولة عملتها الخاصة فإنه يجب تحديد قيمة كل عملة فى مواجهة العملات الأخرى.

من ذلك يتضح مدى أهمية التعرف على ميزان المدفوعات وسعر الصرف. وفيمايلى نستعرضهما بإيجاز من خلال مبحثين وذلك على النحو التالى:

المبحث الاول: سعر الصرف ونظم الصرف الاجنبى.

المبحث الثانى: ميزان المدفوعات وأقسامه.

المبحث الثالث: علاج الاختلال فى ميزان المدفوعات و سياسة تخفيض قيمة العملة.

المبحث الاول

سعر الصرف ونظم الصرف الاجنبي

يستلزم التبادل الدولي القيام بعمليات الصرف الأجنبي ، فالتبادل الدولي يتم بين المقيمين وغير المقيمين ويستلزم القيام بمدفوعات من دولة إلى دولة أخرى ، وحيث إن لكل دولة عملتها الخاصة فإنه يجب تحديد قيمة كل عملة في مواجهة العملات الأخرى. وتحديد قيمة العملات بعضها في مواجهة البعض يتم في سوق تسمى سوق الصرف ، وهي سوق مصرفية تتولى فيها المصارف (البنوك) القيام بعمليات شراء وبيع العملات المختلفة وتسمى هذه العمليات بعمليات الصرف الأجنبي. وككل عمليات الشراء والبيع فإن عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية تتضمن عنصر الثمن. ويسمى الثمن في هذه الحالة سعر الصرف (1).

توجد مفاهيم متعددة ومختلفة لسعر الصرف بحيث يكون لكل منها دلالاته وانعكاساته ومن ثم استخداماته , ويعد سعر الصرف الاسمى هو أبسط تلك المفاهيم من حيث المفهوم والقياس وهو ما سوف نعتمد عليه في دراستنا. وسعر الصرف الاسمى هو عبارة عن نسبة مبادلة عملة دولة بعملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة

(1) انظر في ذلك الدكتور أحمد جمال الدين موسى ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، المطبعة المحمدية ، المنصوره ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥٣-١٥٤.

عملتين ، حيث تعتبر إحدى العملتين بمثابة سلعة والعملية الأخرى ثمنها لها (١) ، فسعر الصرف هو الثمن الذى يتحدد عنده مقدار ما يدفع من وحدات إحدى العملات للحصول على وحدة من عملة أخرى ، او بعبارة أخرى، فإن سعر الصرف هو ثمن عملة مقومة بعملة أخرى (٢).

يتوقف سعر الصرف على العوامل المتصلة بعرض الصرف الأجنبي وطلبه شأنه فى ذلك شأن أثمان السلع الحقيقية بصفة أساسية ، حيث يتحدد وفقا للتوازن الذى يتم بين عرض عملة ما والطلب عليها. وينشأ هذا الطلب أو ذلك العرض من مختلف العناصر الدائنة والمدينة التى يتألف منها ميزان المدفوعات والتى تتصل بالمعاملات المختلفة الداخلة فى نطاق الأقسام المختلفة المكونة لهذا الميزان (٣).

(١) انظر فى ذلك الدكتور مراد عبد القادر ، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائرى مقابل الدولار الأمريكى خلال الفترة من ١٩٧٤-٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدى مرياح -ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٠-٢٠١١ ، ص٤.

(٢)-انظر فى ذلك الدكتور أحمد جمال الدين موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٤.

-Baillie, R.T. AND McMahon, P.C.: The foreign exchange market, theory and econometric evidence. Cambridge University Press, P., 15.

(٣)- انظر فى ذلك الدكتور أحمد جمال الدين موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٦.

-Müller-Plantenberg, N. A. (2008). Balance of payments accounting and exchange rate dynamics, Workshop on International Economics in Murcia for comments and suggestions, P.,3.

تتعدد نظم الصرف الأجنبي إلى عدة أنظمة تتمثل فيما يلي:-

١ - نظام الصرف الثابت (قاعدة الذهب) :-

يقصد بنظام الصرف بالذهب هو النظام الذى يتم بمقتضاه ربط قيمة العملة الوطنية بوزن معين من الذهب . ومن ثم تقوم علاقة سعره محددة وثابتة بين الذهب والعملات الوطنية للدول المختلفة التى تأخذ بهذا النظام^(١).
يقتضى نظام ثبات الصرف أو نظام قاعدة الذهب توافر عدة شروط: تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب ، ضمان إمكانية تحويل العملة الوطنية إلى ذهب أو العكس بدون قيود ، وأخيرا العمل على حرية تصدير واستيراد الذهب^(٢).

(١)-Corden, W. M. : Too Sensational: On the choice of exchange rate regimes. The MIT Press, p., 9.

-Makin, A.J., The balance of Payments and the exchange rate. International Economics, Finance and Trade, Vol. 1., Encyclopedia of life Support System, P., 3.

(٢) انظر فى ذلك الدكتور أحمد جمال الدين موسى , مرجع سبق ذكره , ص ١٥٩.

-Eiteman, D.K.; Stonehill, A.I. and Moffett, M.H. (2004). Multinational tenth Businessm, Pearson Addison-Wesly, P., 7.

٢- نظام سعر الصرف الحر:-

و بدأت قاعدة الذهب تفقد مكانتها الدولية منذ بداية الحرب العالمية الأولى وبدأت الدول واحدة تلو الأخرى تتخلى عن قاعدة الذهب وتأخذ بدلا منها بقاعدة نقدية أخرى وهى قاعدة النقود الورقية الإلزامية^(١). ويصبح سعر الصرف رهينا بقوى العرض والطلب فى ظل نظام سعر الصرف ، وفى هذه الحالة لا يفترق الصرف الأجنبى عن غيره من السلع الأخرى إذ تتزايد الكمية المطلوبة منه بانخفاض سعره تتناقص بارتفاعه ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذى تتعادل عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة^(٢).

ولنظام سعر الصرف الحر العديد من المزايا أهمها الاستقلال النقدى القومى للدولة. حيث إن لكل دولة فى ظل هذا النظام نظامها النقدى المستقل ، ومن ثم تتبع السياسات النقدية والمالية التى تناسبها ، دون اعتبار للقيود التى تفرضها حالة

(١)-Isard, P., Exchange Rate Economics, Cambridge Surveys of Economic Literature, P., 42.

(٢) انظر فى ذلك الدكتور -عبد الناصر محمد حسين ، محاضرات فى العلاقات الإقتصادية الدولية ، بدون دار نشر ، بدون مكان نشر ، بدون سنة نشر ، ص ١٤٤.

-Rajnish, T., (2003). “Post-crisis Exchange Rate Regimes in Southeast Asia: An Empirical Survey of de-facto Policies”, July 2003, Seminar Paper, University of Hamburg,P., 2-3.

ميزان المدفوعات ويرجع الفضل في ذلك إلى تغيرات سعر الصرف التي تستوعب التقلبات الخارجية ولكن على الرغم من المزايا التي يتسم بها هذا النظام ، فإنه لم يحز على القبول دوليا ، وذلك لقصوره من حيث العلاقات الخارجية وتشجيع المضاربة^(١).

٣- نظام الرقابة على الصرف:

انتعشت الرقابة على الصرف خلال الأزمات الإقتصادية والنقدية والسياسية في أواخر الثلاثينات من هذا القرن^(٢). وتتحصل الرقابة على الصرف في الإشراف الحكومي المنظم على عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في البلاد. وتحقيقا لذلك لا تعترف الدولة للأشخاص المقيمين فيها بحرية بيع الصرف وشرائه بلا قيد ولا شرط ، ولكن تفرض عليهم اتباع قواعد محددة في التصرف فيما يتلقون من عملات أجنبية أو حقوق مقومة بالعملة الأجنبية ، كما تلزمهم بسلوك إجراءات خاصة في الوفاء بالمدفوعات بالخارج ، بما يترتب على هذا كله من حشد إيرادات البلاد من الصرف الأجنبي في مجمع رئيسي والإشراف على توزيعها على شتى وجوه الاستعمال طبقا لمعايير خاصة. وقد كان السبب الأول والرئيسي في ظهور الرقابة على الصرف هو العمل على مواجهة عجز استثنائي في موازين المدفوعات

(١)-انظر في ذلك الدكتور عادل احمد حشيش ، مبادئ الإقتصاد الدولي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، بدون مكان نشر ، بدون سنة نشر ، ص ٧٨.

(2)-Israd, P., Exchange Rate Economics, Op. cit. P., 44-46.

لا يتوقع أن تفلح فى تصحيحه وسائل استعادة التوازن الأخرى^(١). وتستعين الدولة على تطبيقها لنظام الرقابة على الصرف بالعديد من الإجراءات التى تقوم فى جوهرها على الحظر والإلزام ، ومن أهم تلك الإجراءات حظر تصدير واستيراد العملة الوطنية ، حظر تصدير رؤوس الأموال من الدولة بكافة أشكالها ، تحديد قيمة ما يسمح للمسافرين إلى الخارج بتحويله إلى نقد أجنبى^(٢).

(١)-انظر فى ذلك الدكتور محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الإقتصادية ، الطبعة الثالثة ، بدون دار نشر ، ١٩٧٠، ص١٠٢.

(٢)-انظر فى ذلك الدكتور السيد محمد احمد جاهين ، سياسة الصرف الاجنبى خلال فترة الانفتاح الإقتصادى فى مصر ، (١٩٧٤-١٩٨١) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٥ ، ٣٦.

المبحث الثانى

ميزان المدفوعات وأقسامه

إن المعاملات الإقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها فى المستقبل ، ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجى والتزاماتها نحوه. ولذا فهى تعد بياناً تسجل فيه حقوقها والتزاماتها. هذا البيان يسمى "ميزان المدفوعات" .

يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل محاسبى منتظم لكافة العلاقات الإقتصادية على اختلاف أنواعها من تجارية ومالية ونقدية التى تتم بين المقيمين الدائمين فى الدولة والمقيمين فى الدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة تمثل فى أغلب الأحيان سنة واحدة (1).

(1)- انظر فى ذلك الدكتور إبراهيم محمد الفار ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٨٥.

-Grennes, T. International economics, Prentice-Hall, INC., Engle Wood Cliffs, New Jersey, P., 424.

-Husted, S. and Melvin, M. International economics, Fourth Edition. Addison –Wesley, P., 336.

ووفقا للعمليات التبادلية الجارية فى ميزان المدفوعات فهو يتضمن جانبين ، يتضمن الأول الجانب الدائن ويقيد فيه العمليات التى تنشأ عنها حصيلة من عملة أجنبية مثل جميع السلع المصدرة إلى العالم الخارجى ، أما الجانب الثانى يشتمل على الجانب المدين والذى يقيد فيه المعاملات التى تستلزم الدفع بعملة أجنبية مثل جميع السلع المستوردة من الدول الأجنبية^(١). حيث ان الطريقة المتبعة فى القيد فى ميزان المدفوعات هى طريقة القيد المزدوج^(٢).

-تقسم بنود ميزان المدفوعات إلى الأقسام التالية:-

١-حساب العمليات الجارية و التحويلات بدون مقابل والذى ينقسم إلى^(٣):

أ-الميزان التجارى وهذا يسجل التجارة المنظورة ، أى الصادرات والواردات السلعية.

ب-ميزان التجارة غير المنظورة ، أى صادرات وواردات الخدمات.

ج-التحويلات بدون مقابل وهى مدفوعات تتم بدون مقابل حال ومباشر

(١)-انظر فى ذلك الدكتور رابح رتيب ، موجز الإقتصاد الدولى ، بدون دار نشر ، بدون مكان نشر ، ١٩٩١ ، ص ١٧١ .

(٢)-انظر فى ذلك الدكتور احمد جمال الدين موسى ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١١ .

(٣)-Krugman, P. R., Massachusetts institute of technology, International economics theory and Policy, Fourth Edition, Addison Wesley. P., 318-319.

- Arkolakis, C. (2011): The Balance of Payments. P., 6.

- ٢- حساب رأس المال يسجل فى هذا الحساب كافة حركات رؤوس الأموال بين الدولة وبقية دول العالم وينقسم إلى ^(١) :
- أ- ميزان العمليات الرأسمالية طويلة الأجل.
- ب- حساب رأس المال قصير الأجل:
- ٣- حساب الذهب والاحتياطيات النقدية: يسجل هذا القسم فى ميزان المدفوعات صافى التغيرات فى الاحتياطيات الدولية السائلة فى أى سنة من السنوات وذلك بغرض تحقيق " التوازن الحسابى " لميزان المدفوعات ^(٢).

(١)-Esterbauer; Horsley; Kirkby; Layman; Mules; Sinclair; Skehan and Stokes (2007). Balance of payments components. Cambridge University Press. P., 3.

-Barry W. Ickes, B.W. (2003). Lecture Note on the Balance of Payments. P., 5.

(2)- International Monetary Fund , Balance of Payment Manual, , P., 97.

-Central Bank of Turkey, (2012). International investment Postion Methodology and Practice of Turkey, Statics Department Balance , Balance of Payment Division. P., 7

4- حساب السهو والخطأ⁽¹⁾ يستخدم هذا البند لتقيد المعاملات التي أغفل قيدها فى أى من الحسابات الثلاثة الموضحة أعلاه بسبب خطأ أو سهو وقع فيه القائمون على إعداد ميزان المدفوعات⁽²⁾.

(1) "صافى السهو والخطأ = رصيد الميزان الكلى - مجموع رصيدي الحساب الجارى والحساب الرأسمالى والمالى. وفى الحالة الإفتراضية التى تتميز بالدقة الكاملة ، يكون صافى السهو والخطأ صفراً ، ويكون رصيد الميزان الكلى = مجموع رصيدي الحساب الجارى والحساب الرأسمالى والمالى." انظر فى ذلك الدكتور إبراهيم العيسوى ، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عام ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٧٥-٤٧٦.

-Piffer, M. (2011): International Monetary Policy 11 Balance of Payments and National Accounting. Lecture Topic and Reference. London School of Economics. P., 12.

(2)-انظر فى ذلك الدكتور عبدالناصر محمد حسين ، المرجع السابق ، ص ١١٨.

المبحث الثالث

علاج الاختلال فى ميزان المدفوعات وسياسة تخفيض قيمة العملة

لاختلال ميزان المدفوعات صورتان: الأولى هى الفائض (فى صالح الدولة) وذلك عندما تزيد قيمة جانب الدائن فى حساب العمليات الجارية وفى حساب رأس المال طويل الأجل ، ويكون مختلا فى شكل عجز (فى غير صالح الدولة) عندما تزيد قيمة جانب المدين فى الحسابين السابقين عن قيمة جانب الدائن فيهما ، وهناك عدة أنواع لاختلال ميزان المدفوعات تتمثل فى (الخلل الموسمى والخلل العشوائى ،الاختلال الدورى ، الاختلال الهيكلى ، الاختلال العارض)⁽¹⁾.

وإذا حدث اختلال فى ميزان مدفوعات دولة ما ، فإن تلك الدولة تسلك إحدى سبيلين لتصحيح ذلك الإختلال ، وأول السبيلين هو التصحيح التلقائى او الذاتى ، وثانيهما يقع بناء على إجراءات معينة تتخذها الدولة لكى تعالج الاختلال فى ميزان المدفوعات ، وهو ما يسمى بالتصحيح او العلاج المقصود⁽²⁾ . وتتمثل تلك

(1)-انظر فى ذلك الدكتور محمد زكى حسن الجابرى ، إنحرافات معدل الصرف الحقيقى وأثرها على ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٧ ، ص ٩٢-٩٤ .

(2)-انظر فى ذلك الدكتور أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص١١٨ .

الإجراءات فى الإجراءات النقدية ، الإجراءات التجارية ، الإجراءات المتنوعة⁽¹⁾.

وتعتبر الإجراءات النقدية أهم الوسائل التى تتبعها الدولة لعلاج الاختلال فى ميزان المدفوعات وخاصة سياسة تخفيض قيمة العملة ، ولذلك سنتعرض لسياسة تخفيض قيمة العملة ومدى فاعليتها فى علاج اختلال ميزان المدفوعات ببعض من التفصيل على النحو التالى:-

سياسة تخفيض قيمة العملة :

يعتبر تخفيض سعر الصرف وسيلة متاحة للدول ذات العجز فى ميزان المدفوعات من أجل تخفيض أسعار منتجاتها بالنسبة إلى أسعار منتجات الدول الأخرى وذلك دون حاجة الى إتباع سياسة انكماشية فى الداخل وتخفيض مستوى الدخل القومى الحقيقى بحيث ينخفض مستوى الأسعار فيها. أى أن الأسعار فى الدول المخفضة يظل مستواها على ما هو عليه ، وكذلك الحال بالنسبة للدول الأخرى ، ونظرا لأن المقيمين سيتمكنون من الحصول على مقدار معين من عملة الدول المخفضة فى مقابل كمية أقل من عملاتهم فإنه سيترتب على هذا أن تنخفض أسعار الدولة المخفضة بالنسبة لهم مما يؤدي إلى زيادة فى صادراتها إليهم. كذلك فإنه نظرا إلى أن المقيمين فى الدولة المخفضة سيضطرون إلى دفع مقدار أكبر من عملاتهم فى

(1)-انظر فى ذلك الدكتور عبيد على أحمد الحجازى ، الاقتصاد الدولى ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، بدون دار نشر ، ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، ص ٢٤٠-٢٤٣.

سبيل الحصول على مقدار معين من عملات الدول الأخرى ، فإنه سيترتب على هذا أن ترتفع أسعار هذه الدول بالنسبة لهم مما يؤدي إلى نقص وارداتهم منها. وفي زيادة صادرات الدولة المخفضة ونقصان وارداتها ما يعالج العجز الذى يعانى منه ميزان مدفوعاتها ويعيد التوازن إليه ، هذه هى الفكرة البسيطة وراء تخفيض سعر الصرف لعلاج العجز فى ميزان المدفوعات (١).

يؤثر تخفيض سعر الصرف فى كل من حساب التجارة الغير منظورة وحساب رأس المال طويل الأجل بجانب تأثيره فى حساب التجارة المنظورة ، حيث إنه يترتب على تخفيض سعر الصرف أن تصبح كافة المدفوعات التى يتعين على المقيمين فى الدولة المخفضة إجراؤها بالنقد الأجنبى أكثر تكلفة لهم ، فى حين تصبح المدفوعات التى يتعين على غير المقيمين إجراؤها بنقد هذه الدولة أقل تكلفة لهم. فتزداد الخدمات التى يقدمها المقيمون فى الدولة المخفضة إلى غير المقيمين فى حين تقل الخدمات التى يحصلون عليها منهم مما يؤدي إلى زيادة قيمة جانب الدائن فى حساب الخدمات غير المنظورة فى ميزان المدفوعات المختل وينقص من قيمة جانب المدين فى هذا الحساب (٢).

أيضا نظرا إلى أن غير المقيمين سيتمكنون من تمويل مستوى معين من

(١) انظر فى ذلك الدكتور احمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩.

(٢) -انظر فى ذلك الدكتور صفوت عبدالسلام عوض الله ، سعر الصرف وأثره على علاج إختلال ميزان المدفوعات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٦.

استثماراتهم فى الدولة المخفضة بمقادير من عملاتهم أقل من ذى قبل مما يؤدى إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية فى الدولة المخفضة ، ونظرا لأنه سيضطر المقيمون إلى تمويل مستوى معين من استثماراتهم فى الخارج بمقادير أكبر عن ذى قبل مما يؤدى إلى انخفاض ونقصان استثمارات هذه الدولة فى الخارج فإنه يترتب على ذلك زيادة قيمة الجانب الدائن فى حساب رأس المال طويل الأجل فى ميزان المدفوعات المختل وينقص من قيمة جانب المدين فى هذا الحساب. وهذا كله يسهم فى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فى الدولة المخفضة (١).

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه يراعى عدم الخلط بين اصطلاحي تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمة العملة. فانخفاض قيمة العملة هو عبارة عن حركة تلقائية تنتج عن توافر بعض الظروف الاقتصادية وتؤدى إلى انخفاض قيمة الوحدة النقدية ، أى انخفاض قوتها الشرائية فى السوق الداخلى ، كما أنها قد تؤدى أيضا إذا توافرت ظروف معينه مثل زيادة الطلب والخدمات التى تنتجها الدولة عن المعروض منها فى السوق الداخلى أو كزيادة المعروض من النقد الوطنى للدولة عن الطلب عليه فى سوق الصرف الأجنبى ، إلى انخفاض نسبة مبادلة بعض أو كل العملات الأجنبية بالعملة الوطنية فى سوق الصرف الأجنبى القائم على حرية التعامل وفقا لظروف العرض والطلب. أما تخفيض قيمة العملة فهو تصرف إرادى ، وليس حركة تلقائية ، ويتم بقرار تتخذه السلطات النقدية المختصة

(١)-انظر فى ذلك الدكتور أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٢٧١.

فى الدولة بناء على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف معينة. ويسرى قرار تخفيض قيمة العملة فى سوق الصرف الأجنبى فقط ولا يطبق فى السوق الداخلى ، على عكس انخفاض قيمة العملة الذى يمكن أن يحدث فى السوق الداخلى وسوق الصرف الأجنبى معا (١).

يشترط لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة أن يكون الطلب الداخلى على الواردات مرنا وأن يكون الطلب الخارجى على الصادرات مرنا. ويستلزم أن تكون مرونة الطلب الداخلى على الواردات مساوية أى شئ أكبر من الصفر وأن تكون مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أكبر من الوحدة. وعموما كلما ارتفعت مرونة الطلب الداخلى على الواردات وكلما ازدادت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات عن الوحدة كلما أمكن لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية أن تحقق نجاحا كبيرا (٢).

ويترتب على ذلك أن فشل هذه السياسة مؤكد فى حالة انخفاض مرونة الطلب الخارجى على الصادرات عن الوحدة وضالة مرونة الطلب الداخلى على الواردات

(١)-انظر فى ذلك معهد التخطيط القومى ، إدارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٢٧) ، ١٩٩٩ ، ص٧٦.

(٢)-انظر فى ذلك الدكتور كامل بكرى ، الاقتصاد الدولى ، بدون دار نشر ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص٢١٣-٢١٤.

بحيث أن يكون مجموع المرونتين معا يقل عن الوحدة بل إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية. في هذه الظروف يؤدي إلى زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات. وهذه الحالة تعرف باسم سعر الصرف غير المستقر^(١).

وترد عدة ملاحظات هامة في مسألة فاعلية تخفيض سعر الصرف في علاج ميزان المدفوعات أهمها مايلي^(٢) :-

١- أنه مهما بلغت مرونة الطلب الخارجي فإنه لن يمكن زيادة حجم هذه الصادرات وبالتالي زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي إلا لو أمكن زيادة الكميات المنتجة أو تقليل الكميات المستهلكة في الداخل أو الأمرين معا.

٢- يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى رفع مستوى الأسعار داخل الدولة المخفضة

(١)-انظر في ذلك الدكتور عبد الرحمن يسرى احمد ، مقدمة في الاقتصاد الدولي دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص٢٣٤ ، ٢٣٦.

-Tinbergen, J., (1946): Unstable Equilibria in the Balance of Payments. NBER, P., :S136-138.

(٢) انظر في ذلك :-

-الدكتور احمد جامع ، المرجع السابق ، ص٢٧٥-٢٧٩.

-الدكتور صفوت عبدالسلام عوض الله ، المرجع السابق ، ص ٥٥-٦٠.

-Huseyin Kalyoncu, H.; Artan, S.; Tezekici, S. and Ozturk, I. (2008): Currency Devaluation and Output Growth: An Empirical Evidence from Oecd Countries. International Research Journal of Finance and Economics, Issue, (14), P., 233-234.

حيث إن ارتفاع أسعار واردات الدولة المخفضة بالنقد الوطنى نتيجة لهذا التخفيض ستؤدى حتما إلى زيادة أسعار صادراتها أيضا إذا كانت تلك الواردات مواد أولية أو نصف مصنوعة لازمة لإنتاج السلع المصدرة. أيضا لو كانت الواردات عبارة عن مواد غذائية فسيؤدى ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة ومطالبة العمال برفع الأجور والتي تعتبر من أهم عناصر نفقات الإنتاج مما ينتهى بأسعار السلع المصدرة بالارتفاع.

٣- يؤثر تخفيض سعر الصرف فى مستوى الدخل القومى سواء فى داخل الدولة المخفضة أم فى الخارج. فعندما تزيد صادرات الدولة نتيجة لتخفيض سعر الصرف يؤدى ذلك إلى زيادة مستوى الدخل القومى وذلك وفقا لمضاعف التجارة الخارجية وستؤدى هذه الزيادة إلى زيادة واردات الدولة وطبقا للميل الحدى للاستيراد فيها مما يعرقل من تأثير تخفيض سعر الصرف فى علاج ميزان المدفوعات أما بالنسبة للخارج فعندما تنخفض واردات الدولة منه نتيجة للتخفيض من شأنه إحداث نقص فى مستوى الدخل القومى للدولة منه وفقا لمبدأ مضاعف التجارة الخارجية إذا ما كانت الدولة المخفضة ذات أهمية كبيرة فى مجال العلاقات الإقتصادية الدولية وسيؤدى هذا النقص إلى إنقاص الواردات من تلك الدولة المخفضة طبقا للميل الحدى للاستيراد مما يعرقل من تأثير تخفيض سعر الصرف فى علاج ميزان المدفوعات.

٤- ظهور نوع من المضاربة الدولية الذى يؤثر تأثيرا سلبيا على ميزان مدفوعات الدولة المخفضة ، نتيجة لتخفيض سعر الصرف ، حيث إن إعتياد الدولة على

تخفيض قيمة عملتها كلما واجهتها أزمة في ميزان مدفوعاتها سيجعل من الإمكان التنبؤ بوقت حدوث مثل هذا التخفيض وفي هذه الحالة سيؤجل غير المقيمين مشترياتهم من الدولة مما يؤدي إلى زيادة سوء حالة ميزان المدفوعات فتضطر الدولة إلى إجراء تخفيض في سعر عملتها أكبر مما كان يمكن أن يحدث فيما لو ظلت الأحوال العادية هي السائدة.

ونخلص من ذلك إلى أن تخفيض سعر الصرف ليس هو العلاج الكفيل بالقضاء على العجز في ميزان المدفوعات ، حيث إن ما تحتاجه الدولة ذات العجز وعلى الأخص الدول النامية هو توسيع طاقتها الإنتاجية بما يكفي لإنتاج منتجات تحل محل قدر من وارداتها وإنتاج منتجات أخرى أكثر قبولا في الأسواق العالمية ، أما الدول المتقدمة فتحتاج إلى سياسة اقتصادية ومالية ونقدية سليمة تكافح بفعالية الاتجاه التضخمي وتثبت من مستوى الأسعار فيها بما يمكنها من الصمود في الأسواق التصديرية العالمية.

الخاتمة

يجسد ميزان المدفوعات الضعف المزمّن في الأسس التي يقوم عليها اقتصاد البلاد ، حيث تعتبر ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات واحدة من أخطر الاختلالات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد القومي نتيجة اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية ، و على الرغم من مساهمات فائض المعاملات الغير منظورة إلا أنها لم تسد الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية ، حيث يرجع ذلك أساسا إلى استمرار تزايد العجز في الميزان التجارى نتيجة الزيادة الكبيرة من الواردات السلعية دون أن يقابل ذلك زيادة تناظرها في الصادرات السلعية ، فضلا عن الارتفاع غير المتوازن في الأسعار العالمية الذى أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجارى في غير صالح الاقتصاد القومي.

وقد تلجأ السلطات النقدية لسياسة سعر الصرف لعلاج اختلال ميزان المدفوعات ، لذلك تناولنا في هذا البحث ماهية سعر الصرف ومحدداته ونظم سعر الصرف في المبحث الأول ، وفي المبحث الثانى تناولنا ماهية ميزان المدفوعات وأقسامه ، وطرق علاج اختلاله ، وسياسة تخفيض قيمة العملة ، والتي تعد من أهم وسائل علاج اختلال ميزان المدفوعات .

وتوصل الباحث لصحة فروض البحث والقائلة ، سبب العجز في ميزان المدفوعات هو العجز في الميزان التجارى ، وسبب العجز في الميزان التجارى قلة العرض للصادرات أكثر من زيادة الطلب على الواردات ، سياسة تخفيض سعر الصرف لاتكفى بمفردها لعلاج اختلال ميزان المدفوعات.

النتائج

- العجز فى ميزان المدفوعات مصدره الرئيسى العجز فى الميزان التجارى ، والذى نتج من قلة العرض من الصادرات والزيادة فى الطلب على الواردات.
- إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لا تكفى وحدها لمعالجة العجز فى ميزان المدفوعات ، وبالذات فى الأجل الطويل ، فالتخفيض إنما يستطيع فقط أن يمهّد السبيل لمعالجة العجز وتحسن الوضع فى ميزان المدفوعات ، أما تحقق هذا التحسن ذاته فإنه يتوقف على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والائتمانية اللاحقة بالتخفيض.
- كذلك فإن سياسة تخفيض سعر الصرف ليس هو العامل الوحيد لتخفيض رروس الأموال للدخول إلى البلاد ، وإنما هناك عوامل أخرى مهمة لتشجيع رؤوس الأموال للدخول، ومن هذه العوامل مناخ البلاد الاقصادى، الذى يكون أرضاً خصبة لجذب الاستثمارات، بسبب توافر المواد الأولية، والأسواق المتطورة داخل البلد والتي تستوعب أغلب المنتجات ، وكذلك هناك عامل مهم وهو الاستقرار السياسى والامنى للبلاد، فكل هذه تعتبر مغريات لجذب المستثمرين وبالتالي تدفق رؤوس الأموال اليها.
- أيضا إن سياسة سعر الصرف وحدها لا تكفى لعلاج اختلال ميزان المدفوعات وإنما يجب أن يكون هناك مزيج من السياسات النقدية والتجارية والاستثمارية

وذلك لنمو الاقتصاد ككل بصفة عامة وعلاج الاختلال فى ميزان المدفوعات بصفة خاصة.

- إن ما تحتاجه الدولة ذات العجز فى ميزان مدفوعاتها ، هو بالأحرى توسيع وزيادة حجم طاقاتها الإنتاجية بما يكفى لإنتاج منتجات تستطيع أن تحل محل قدر من وارداتها وإنتاج سلع أخرى تكون مقبولة أكثر فى الأسواق العالمية من حيث أسعارها ودرجة جودتها ، وذلك حتى تتمكن من تقليل الطلب على النقد الاجنبى وزيادة المعروض منه ومن ثم تخفيف حدة العجز فى ميزان مدفوعاتها.

التوصيات

- يجب على الدولة التي تخفض عملتها أن تحاول بقدر المستطاع عدم تكرار هذه العملية لسنوات متعاقبة ، وذلك لأن هذا الإجراء سوف يفقد ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين بالعملة المحلية لهذا البلد المخفض لعملته.
- يجب على الدولة التي اتخذت إجراء التخفيض أن تدرس هذا القرار جيدا وهل بالمستطاع الرجوع إلى سعر الصرف القديم عند زوال الأزمة ، وعدم تركه بعد ذلك للسوق ، لأن ذلك سيؤدي إلى ضعف هذه العملة وخضوعها للمضاربة ، فعندما قامت المكسيك بإجراء التخفيض مرة أخرى في عام ١٩٩٤ انهيارات عملتها وتعرض الاقتصاد المكسيكي لأزمة شديدة تعرف بأزمة تيكويلا ، وبالرغم من نجاح سياسة التخفيض في المكسيك في عام ١٩٨٢.
- لتحسين موقف ميزان المدفوعات لابد من رفع كفاءة التشغيل والإنتاج بما يقلل من نسبة الفاقد ، مع ضرورة العمل على الاستخدام الأمثل لمستلزمات الإنتاج والمواد الخام المستوردة ، وكذلك فلابد من رفع الكفاءة الإدارية والفنية والاقتصادية في المشروعات الإنتاجية وبصفة خاصة الصناعية.
- العمل على تحسين الأداء السياحي لما له من دور كبير في الحصول على النقد الأجنبي من ناحية وتشغيل الكثير من الأيدي العاملة في القطاع.
- العمل على تشجيع زيادة تحويلات العاملين بالخارج وذلك عن طريق إعطائها أسعار فائدة مميزة.

- لابد أن يعمل واضعو السياسة الاقتصادية على إلزام المستثمر الأجنبي بالتوجه للتصدير وذلك حتى لا تتفاقم مشكلة عجز الميزان التجارى المصرى وبالتالي ميزان المدفوعات بأكمله.
- خلق بيئة مواتية لعودة رؤوس الأموال الهاربة من خلال سياسات اقتصادية كلية مشجعة تتيح مزيد من الحرية الاقتصادية والشفافية ومكافحة الفساد.
- عدم اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل إلا فى أضيق الحدود.
- تنمية الإنتاج الزراعى والصناعى بقصد تصحيح الاختلال مابين القطاعات الاقتصادية حتى تستوعب المزيد من مدخلات الإنتاج المحلية وزيادة الناتج الذى يكفى لإشباع الطلب المحلى وتوفير فائض للتصدير بجانب تبنى استراتيجية للتصدير.
- تبنى سياسة اقتصادية هدفها التوسع فى التصدير للصادرات الصناعية اعتمادا على سياسة أكثر استقرارا لسعر الصرف والسياسة المالية والنقدية حتى تساعد استغلال الطاقات الإنتاجية المحلية التى تعتبر من أكثر المتغيرات تأثيرا على نمو عرض الصادرات الصناعية المصرية. مع الأخذ فى الاعتبار أن سعر الصرف يمثل أداة فعالة للتأثير على نمو الصادرات بشرط أن يراعى صانع القرار عند استخدامه لتلك الأداة تاثير تغيرات أسعار الصرف على الأسعار المحلية.
- التركيز على الإجراءات التى تشجع على الاستثمار الأجنبى وجذب رؤوس الأموال طويلة الأجل للاستثمار والإنتاج طويل الأجل وليس لتحقيق مكاسب

قصيرة الأجل ، ويتطلب هذا توفير الحوافز الاقتصادية لهذا الاستثمار ، وهذا ما تؤكدته تجارب الكثير من الدول في جذب الاستثمار الأجنبي مثال الصين ، التي استطاعت تحقيق معدلات للنمو الاقتصادي مرتفعة بمساعدة هذه الاستثمارات الأجنبية.

قائمة المراجع

-أولاً: المراجع العربية:

(١) المراجع العامة :

- ابراهيم العيسوى ، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عام ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٧.
- أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩.
- احمد جمال الدين موسى ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المطبعة المحمدية ، المنصورة ، ٢٠٠٤.
- رابع رتيب ، موجز الاقتصاد الدولى ، بدون دار نشر ، بدون مكان نشر ، ١٩٩١.
- عادل احمد حشيش ، مبادئ الاقتصاد الدولى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، بدون مكان نشر ، بدون سنة نشر.
- عبد الرحمن يسرى احمد ، مقدمة فى الاقتصاد الدولى ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٦.

- عبيد على احمد الحجازى ، الاقتصاد الدولى الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، بدون دار نشر ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .

- كامل بكري ، الاقتصاد الدولى ، بدون دار نشر ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ .

- محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية ، بدون دار نشر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٠ .

(2) المراجع المتخصصة:

- ابراهيم محمد الفار ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

- السيد محمد احمد جاهين ، سياسة الصرف الاجنبى خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، (١٩٧٤-١٩٨١) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

- صفوت عبدالسلام عوض الله ، سعر الصرف واثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

(٣) الرسائل العلمية:

- محمد زكى حسن الجابرى ، انحرافات معدل الصرف الحقيقى وأثرها على ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٧ .

-مراد عبد القادر ، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكى خلال الفترة من ١٩٧٤-٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدى مزاب -ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٠-٢٠١١ .

(٤) الدراسات وأوراق العمل:

-معهد التخطيط القومى ، إدارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الإقتصادى ، القضية رقم (١٢٧) ، ١٩٩٩ .

(٥) الندوات والمؤتمرات والمحاضرات:

-عبد الناصر محمد حسين، محاضرات فى العلاقات الإقتصادية الدولية ، بدون دار نشر ، بدون مكان نشر ، بدون سنة نشر .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

(١) المراجع العامة :

-**Grennes, T.:** International Economics, Prentice-Hall, INC., Englewood cliffs, New Jersey.

-**Husted, S. and Melvin, M.** International economics, Fourth Edition. Addison Wesley.

-**Krugman, P. R.** Massachusetts institute of technology, International economics theory and Policy, Fourth Edition, Addison Wesley.

(2) المراجع المتخصصة:

- Arkolakis, C. (2011):** The Balance of Payments.
- Baillie, R.T. and McMahon, P.C.** The foreign exchange market, theory and econometric evidence. Cambridge University Press.
- Corden, W. M.** Too Sensational: On the choice of exchange rate regimes. The MIT Press.
- Eiteman, D.K.; Stonehill, A.I. and Moffett, M.H. (2004).** Multinational tenth Business, Pearson Addison-Wesly.
- Esterbauer; Horsley; Kirkby; Layman; Mules; Sinclair; Skehan and Stokes (2007):** Balance of payments components. Cambridge University.
- Huseyin Kalyoncu, H.; Artan, S.; Tezekici, S. and Ozturk, I. (2008): Currency Devaluation and Output Growth: An Empirical Evidence from Oecd Countries. International Research Journal of Finance and Economics, Issue, (14),
- Isard, P.** Exchange Rate Economics, Cambridge Surveys of Economic Literature.
- Tinbergen, J., (1946).** Unstable Equilibria in the Balance of Payments. NBER.

(3) الدراسات وأوراق العمل:

- Müller-Plantenberg, N. A. (2008):** Balance of payments accounting and exchange rate dynamics, Workshop on International Economics.

(٤) الندوات والمؤتمرات والمحاضرات:

- Barry W. Ickes, B.W. (2003).** Lecture Note on the Balance of Payments
- Piffer, M. (2011).** International Monetary Policy 11 Balance of Payments and National Accounting. Lecture Topic and Reference. London School of Economics.
- Rajnish, T., (2003).** “Post-crisis Exchange Rate Regimes in Southeast Asia: An Empirical Survey of de-facto Policies”, July 2003, Seminar Paper, University of Hamburg.

(٥) التقارير والدوريات والنشرات والمقالات:

- Central Bank of Turkey, (2012):** International investment Position Methodology and Practice of Turkey, Static's Department Balance, Balance of Payment Division.
- I. M.F.** Balance of Payment Manual.
- Makin, A.J.,** The balance of Payments and the exchange rate. International Economics, Finance and Trade, Vol. 1., Encyclopedia of life Support System.

(٦) المواقع الالكترونية:

- <http://www.imf.org>.

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٥	الفصل الاول: سعر الصرف وميزان المدفوعات
٦	المبحث الاول : سعر الصرف ونظم الصرف الاجنبى
٨	١- نظام الصرف الثابت (قاعدة الذهب)
٩	٢- نظام سعر الصرف الحر
١٠	٣- نظام الرقابة على الصرف
١٢	المبحث الثانى: ميزان المدفوعات وأقسامه
١٦	المبحث الثالث: علاج الاختلال فى ميزان المدفوعات
٢٤	الخاتمه
٢٥	النتائج
٢٧	التوصيات
٣٠	قائمة المراجع
٣٥	الفهرس

